

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية عشرة
أديس أبابا، إثيوبيا، 25-29 يناير 2008

—

EX.CL/397 (XII)

التقرير عن الوضع
في الشرق الأوسط وفلسطين

—

التقرير عن الوضع في الشرق الأوسط وفلسطين

مقدمة:

1- منذ الدورة الأخيرة للمجلس، لم يشهد الوضع في الشرق الأوسط تطوراً كبيراً. فالجهود التي قام بها المجتمع الدولي لدفع عملية السلام إلى الأمام لم يتبعها تحسن ملموس للوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وظلت الحياة اليومية للفلسطينيين تتدهور بشكل مستمر في حين أن المشاكل الأساسية التي هي في صلب النزاع الإسرائيلي الفلسطيني لم تجد طريقاً نحو التسوية. وبرزت من جديد مسألة بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة على إثر القرارات الأخيرة التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية بعد يوم فقط من اجتماع أنا بوليس ورغم التصريحات والالتزامات التي أعلنتها هذه السلطات بخصوص وقف بناء المستوطنات. ومن ناحية أخرى شهدت الأراضي المحتلة موجة من العنف وعدم الاستقرار في ضوء الصراعات بين الفصائل الفلسطينية المتناحرة والاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة وخروقات حقوق الإنسان.

المبادرات الدبلوماسية ومؤتمر أنا بوليس:

2- خلال الفترة قيد الدراسة، اتخذت عدة مبادرات دبلوماسية من جانب المجتمع الدولي من ناحية ومن جانب القادة الإسرائيليين والفلسطينيين لمحاولة دفع مسار السلام نحو أفق جديدة. وهكذا جرت عدة لقاءات بين الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي السيد أهود أولمرت، بينهما قامت وزيرة الخارجية الأمريكية السيدة كوندوليزا رايس بعدة

3- توجت كل هذه المبادرات بمؤتمر أنابوليس للسلام حول الشرق الأوسط الذي جمع إلى جانب الإسرائيليين والفلسطينيين حوالي خمسين دولة منها ست عشرة دولة عربية وممثلين لمنظمات دولية. وبهذه المناسبة، اتفق الجانبان على "الشروع في مفاوضات متواصلة وبذل كل الجهود من أجل التوصل إلى إبرام اتفاق بينهما قبل نهاية 2008. وبدأت الجلسة الأولى من المفاوضات الإسرائيلية والفلسطينية التي أعقبت مؤتمر أنابوليس يوم 12 ديسمبر 2007 في القدس في جو من التوتر تميز بتوغل الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة مما أدى إلى قتل ستة فلسطينيين. وسبق ذلك، الإعلان قبل أسبوع من المفاوضات، عن بناء مساكن جديدة في مستوطنة هارهومما قرب بيت لحم وهو ما اعتبره الطرف الفلسطيني استفزازاً حقيقياً، مؤكداً أن عملية السلام لا يمكنها أن تخطو أي خطوة إلى الأمام طالما لم يتم تسوية مسألة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية. وبالفعل، فإن توسيع الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة يشكل تهديداً أمام إقامة دولة فلسطينية قابلة للبقاء مستقلة وذات أراضي متواصلة، وتحقيق سلام عادل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

4- تعهد المجتمع الدولي كذلك بتقديم مساعدته المالية لفلسطين. وفي هذا السياق، عقد في باريس يوم 17 ديسمبر 2007 ، مؤتمر المانحين الذي تم خلاله الإعلان عن تقديم مساعدات بقيمة 7.4 مليار دولار تخصص لتنفيذ خطة لتنمية فلسطين. وفي سياق التدهور المستمر للظروف المعيشية لسكان الأراضي الفلسطينية، فإن هذا العمل التضامني تجاه الفلسطينيين يبعث على الارتياح. لكن فعالية مثل هذه المعونة لا يمكن قياسها إلا بالتطورات

تحديات ما بعد أنابوليس:

5- يبدو مع الأسف، أنه على الرغم من الجهود المبذولة لإنجاح عملية السلام وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للبقاء بعد 15 عاماً من المفاوضات الأولى السابقة، يزداد تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمنية لسكان الأراضي الفلسطينية. وأن الرهانات المطروحة اليوم هي ذات طابع سياسي واقتصادي وأمني وتشمل أيضاً مجال حقوق الإنسان.

القضايا السياسية:

6- في أعقاب انقلاب حماس في قطاع غزة - ظهر واقع جديد في القطاع. وهذا الواقع فاقم سوء الحياة الاقتصادية والسياسية الفلسطينية.

7- أعلنت إسرائيل "مبادرة حسن نية" قبيل مؤتمر السلام الذي ترعاه الولايات المتحدة - إذ أعلنت الإفراج عن 86 سجيناً فلسطينياً في نوفمبر و429 ، و250 آخرين في ديسمبر على التوالي. بيد أن الوقائع على الأرض لا توحى بأن قرار الحكومة الإسرائيلية هو مبادرة حسن نية بأية حال من الأحوال.

فقد اعتقلت إسرائيل عدداً يزيد بأربع مرات عن العدد الذي تخطط للإفراج عنهم منذ الإعلان عن اجتماع أنابوليس في 16 يوليو. وبين 17 يوليو و24 نوفمبر 2007 تم اعتقال 1714 فلسطينياً منهم 1604 في الضفة الغربية و110 في قطاع غزة ، بما في ذلك 95 طفلاً.

8- وبعد أقل من أسبوع من إعلان كل من القادة الإسرائيليين والفلسطينيين عن التزامهم الكامل بتنفيذ التزامات خريطة الطريق في مؤتمر أنابوليس - أعلنت إدارة الأراضي الإسرائيلية عن طلب عطاءات لتشييد 307 وحدة سكنية في مستوطنة هاروما (الأراضي الفلسطينية في جبل أبو غنيم) الواقعة بين القدس الشرقية وبيت لحم. وهذا التحرك من جانب الحكومة الإسرائيلية لتدعيم وتوسيع مستوطناتها هو الدليل الأخير على مثل هذه الهجمات لحملة إسرائيل الجارية لقتل الفلسطيني وإصابتهم واعتقالهم في الوقت الذي تزيد فيه القيود التي تفرضها على تحركات الفلسطينيين في الضفة الغربية.

9- وصفت السلطة الفلسطينية إعلان إدارة الأراضي الإسرائيلية بأنه انتهاك رئيسي لالتزامات إسرائيل بموجب خريطة الطريق ومن شأنه تقويض العملية السياسية برمتها. وحثت السلطة الفلسطينية المجتمع الدولي، وبصفة خاصة الولايات المتحدة بحسبانها الحكم المتفق عليه في هذه العملية على اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لإقناع إسرائيل بالرجوع عن قراراتها الأخيرة ولمنع أي انتهاكات مستقبلية لتجميد المستوطنات بما في ذلك في مجالات التشييد والتمويل والتحفيز والتخطيط ومصادرة الأراضي وهجرة مستوطنين جدد. كذلك، يتعارض قرار الحكومة الإسرائيلية بنقل المقر الرئيسي لشرطة القدس إلى أراضي الضفة الغربية المحتلة حيث تقع كبرى مستوطناتها مع إعلانها على الملأ أنها شريك راغب في السلام. فهذه الخطوة من شأنها أن تقطع الضفة الغربية وتمنع تواصل أراضي أية دولة فلسطينية في المستقبل وتمنع بالضرورة أن تكون القدس الشرقية عاصمة لهذه الدولة. ويقضي ذلك على كل أمل لتحقيق حل قيام دولتين متصلتي الأراضي.

القضايا الأمنية:

- 10- إن تطوير وتوسيع قوات أمن السلطة الفلسطينية هو التحدي الأكبر الذي يواجهه الرئيس محمود عباس والسلطة الفلسطينية ويمثل أهمية وطنية حيوية للشعب الفلسطيني حتى أنهم يواجهون تهديداً مزدوجاً لأمن الشعب والأرض أولاً أنهم يواجهون تهديدات أمنية تتمثل في الاحتلال الإسرائيلي العسكري والانتهاكات والمواجهات التي ينتج عنها ضحايا - ومدت للمقاتلين والأبرياء . وقد جعلت إسرائيل منذ أمد بعيد - قوات الأمن الفلسطيني التابعة للسلطة الفلسطينية أهدافاً لها - خاصة خلال الانتفاضة الثانية. ومثل هذا الوضع يتطلب من السلطة الفلسطينية تقوية قوات الأمن الحكومية - وقد أعلن رئيس الوزراء عن التزامه بتحقيق هذا المطلب في الخطة الأمنية لحكومته بتنفيذ الجزء الأول في الخطة على مدينة نابلس.
- 11- تم تخطي عقبة رئيسية في نابلس حيث أعادت السلطة الفلسطينية انتشار نحو 300 عنصر شرطة فلسطيني في نابلس في سعيها لتحقيق الأمن في مدينة يخل فيها القانون بصورة متزايدة. غير أن اختراقات إسرائيل المستمرة لنابلس بعد إعادة انتشار الشرطة الفلسطينية يؤثر بصورة خطيرة ويقوض مساعي السلطة لتأكيد الشرعية وتأمين المدينة. لكن يبدو أن المشكلة قد تحسنت مؤقتاً.
- 12- بيد أن تحسن الوضع الأمني لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين لا يمكن فصله عن عنصرين آخرين من التقدم. أولاً يجب أن يكون واضحاً أن العملية الدبلوماسية ترمي إلى قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة قابلة للحياة ثانياً أن التقدم الأمني يجب أن يصاحبه تحسن في ظروف المعيشة اليومية للشعب الفلسطيني خاصة بالنسبة للتقدم الاقتصادي وفرص العمل وكذلك تخفيف القيود المفروضة على تحركات الناس والسلع.

الاختراق الاقتصادي:

13- مع بداية الانتفاضة الثانية في سبتمبر 2000 كانت الظروف الاقتصادية قد بدأت في التدهور بصورة خطيرة في الأراضي الفلسطينية. إذ لجأ المجتمع الدولي ليس فقط لتخفيض مساعداته المالية - بل أن الفلسطينيين العاملين في إسرائيل فقدوا وظائفهم لأنه أصبح من المستحيل عليهم عبور الحدود مع إسرائيل. في نفس الوقت، توقفت السياحة التي كانت من دعائم الاقتصاد في يوم من الأيام واختفت تقريباً. ووفقاً لآخر أرقام البنك الدولي فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية قد انخفض بنسبة 23 في المائة منذ 1999. وأن نحو 60 في المائة من الفلسطينيين يعيشون الآن تحت خط الفقر بواقع دولارين في اليوم وأن كل 3 من 5 فلسطيني عاطلون عن العمل. وتتفاقم مشاكل الأراضي الفلسطينية من أنها غير ذات سيادة - فإسرائيل هي التي تنظم الصادرات والواردات والجمارك. ولا تستطيع السلطة الفلسطينية الاقتراض من الأسواق الدولية أو تصدر السندات أو تطبع النقود - والصادرات الفلسطينية - معظمها منتجات منخفضة القيمة - والعمالة الفلسطينية المهاجرة - تذهب في الغالب إلى إسرائيل.

14- لقد أدى الانتصار الأخير لحماس في الانتخابات التشريعية إلى تدهور الحالة الاقتصادية السيئة أصلاً. فقد فرضت الدول المانحة الرئيسية حظراً اقتصادياً خانقاً على السلطة الفلسطينية وأوقفت بصورة كاملة كل العون المباشر إلى السلطة - مقتصرة على مساعدات الإغاثة الإنسانية وقد كانت النتائج مدمرة ، بدون شك على القيادة وعلى الشعب الفلسطيني عل السواء. ومنذ الحظر الاقتصادي لم يتسلم موظفو الخدمة المدنية وعددهم 160 ألف رواتبهم الشهرية لعدة أشهر. وارتفعت مستويات البطالة - جزئياً بسبب الاقتصاد الفلسطيني المنهار وبسبب الإجراءات الأمنية الصارمة التي

- 15- فضلا عن ذلك، ومنذ بداية الحظر الاقتصادي منذ حوالي سنة تدل تقديرات منظمة الصحة العالمية على أن 270 ألف من قطاع غزة يعتمدون على المساعدة الاقتصادية. وقد قفز هذا الرقم إلى 377 ألف بعد الاقتتال الفلسطيني في يونيو الذي أسفر عن استيلاء حماس على قطاع غزة.
- 16- هذه الصورة القاتمة وضعت الفلسطينيين في مأزق ليس سياسياً فحسب ولكن اقتصادياً أيضاً- لهذا فإن حكومة السلطة التي يدعمها الرئيس محمود عباس قد نجحت خلال مؤتمر باريس للمانحين في الحصول على دعم مالي ضخم (7.4 بليون دولار أمريكي) للشعب الفلسطيني للخروج من الدوامة القاتلة وانتزاعهم من مخالب الفقر.

انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية:

- 17- خلال الأربعين سنة الماضية ومنذ احتلال إسرائيل للضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية وقطاع غزة - كانت إسرائيل تستهدف الأرض والشعب في الأراضي الفلسطينية المحتلة المستوطنات الإسرائيلية- ليست فقط هياكل عشوائية من الأسمنت المسلح - وما يتبع ذلك من شوارع عابرة - أدت إلى قيام مئات من نقاط التفتيش وإلى قيود أخرى على تحركات الفلسطينيين إلى جانب جدار الفصل العنصري وهي كلها شواهد متنامية على القهر والاستلاب على حساب حرية الشعب الفلسطيني وحقوقه الأساسية المضمونة بموجب القانون الدولي. ويدعم الهياكل الأساسية المادية للاحتلال ، نظام غير مرئي من القيود الإدارية والأوامر العسكرية. وتستخدم الأوامر العسكرية كأساس استبدادي لمصادرة الأراضي وتدمير

18- منذ بداية الاحتلال تم اعتقال مئات الآلاف من الفلسطينيين تعسفاً وآلاف أخرى قتلوا وتمت إعدامات بدون أحكام قضائية وتم نزوح داخلي قسري لحوالي 115 ألف شخص- ولا زال نحو 6 مليون فلسطيني في دول اللجوء لا يستطيعون العودة إلى وطنهم والاحتلال هو تراكم 41 سنة من انتهاكات القانون الدولي الذي طوعته إسرائيل لتنتهج سياسة للعزل والسيطرة وضم أراضي الفلسطينيين. وفي نهاية الأمر، لا ينتهك الاحتلال فقط حقوق الأفراد ولكن أيضاً حقوقهم الأساسية كشعب.

حق تقرير المصير:

19- أصبح الوضع الراهن في فلسطين أسوأ من أي وقت مضى من حيث انتشار العنف، ومستويات غير مسبوقه من الفقر ومن البطالة وتدهور مستويات المعيشة وغياب الأفق السياسي. ولا بد أن استمرار مثل هذا الوضع يؤدي إلى الانفجار.

20- ولعل سلسلة الهجمات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة تسلط الضوء مرة أخرى على الفجوة الواسعة بين أقوال إسرائيل وما تفرضه على الأرض. فقد قتل كثير من الفلسطينيين وأصيب آخرون بجراح، بما في ذلك صحفيون وأطفال ونساء خلال الغزو العسكري الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة. ورغم تصريحات إسرائيل بأنها ستخفض عدد الحواجز المادية ونقاط التفتيش - فإنها في الواقع قد زادت هذه الحواجز من 543 في أغسطس 2007 إلى 572 في سبتمبر 2007 وينعكس هذا الاتجاه في زيادة عدد حواجز المرور المقيدة للحركة مع

القدس والمقدسات الإسلامية:

21- تعمل إسرائيل على تعزيز فصل القدس عن بقية أجزاء الضفة الغربية من خلال زيادة عدد الحواجز المقيدة للحركة ويفرض قيود عامة على حركة الفلسطينيين من وإلى المدينة المقدسة وتأتي الشهادة على ذلك كل يوم جمعة عندما يمنع الجنود الإسرائيليون آلاف المصلين من الصلاة في المسجد الأقصى في القدس. وقد قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحفريات تحت باب المغاربة والمدينة القديمة التي تؤدي إلى حرم المسجد الأقصى. ويتم بناء هذا النفق على تله هي تحت الملكية والحماية القانونية للأوقاف الإسلامية - حيث توجد بقايا آثار إسلامية ويتم بناء الجسر أيضاً بغية إعطاء الجيش والشرطة الإسرائيلية حق الوصول مباشرة إلى حرم المسجد الأقصى لتمكينهم من الهجوم على المنطقة بسهولة. والنل التراخي الذي قامت إسرائيل بإزالته هو جدار حماية أساسي للحرم. وعلى ذلك، تتعرض أساسات المسجد الأقصى للانهيار.

22- لقد حفرت إسرائيل شبكة في الإنفاق تحت المسجد الأقصى وأقامت عدداً من المعابد اليهودية ومتحفاً. وتتضاعف المخاطر "المحتملة" كل يوم طالما أن المسجد الأقصى لا زال محتلاً. وتبذل حالياً جهود من الإسرائيليين لهدم المواقع القديمة في باب المغاربة وتهويد المنطقة.

23- أصدرت السلطات العسكرية الإسرائيلية أمراً في 24 سبتمبر 2007 بمصادرة أكثر من 1100 دونما في الأراضي الفلسطينية في أبوديس والصوامرة والنبي موسى والخان الأحمر في محافظة القدس لإنشاء طرق

"بديل" للفلسطينيين يربط بيت لحم بشرق الضفة الغربية. ويمر الطريق متوازيًا مع القطاعات الجنوبية والشرقية لحائط أدوميم خارج "مجمع" أدوميم. والطريق هو جزء من خطة إسرائيل الأوسع لاستبدال "تواصل الأراضي" بتواصل النقل" يربط المراكز السكانية الفلسطينية بصورة مصنعة من خلال شبكة طرق بديلة واتفاق وخلق شبكة طرق منفصلة واحد للفلسطينيين وآخر للمستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية. وتتضمن خطة "الطرق والإنفاق" سلسلة من 24 نفقاً و56 طريقاً للفلسطينيين. وفي هذه الأثناء تواصل إسرائيل تشييد شبكة طرق مرور سريعة منفصلة لربط المستوطنات "المستعمرات" في كلا جانبي الجدار الفاصل مع بعضها البعض ومع إسرائيل. وتستخدم شبكات النقل هذه في تسهيل توسع المستوطنات في مجمل الضفة الغربية المحتلة - بينما تضع القيود على أية تنمية فلسطينية في المستقبل.

24- وصفت السلطة الفلسطينية الخطوة الإسرائيلية الأخيرة بالدمرة لكل جهود المجتمع الدولي لإحياء عملية السلام ولتحقيق حل الدولتين بإقامة دولة فلسطينية متصلة الأراضي وقابلة للحياة. هذه التدابير الإسرائيلية، أحادية الجانب تبرهن مرة أخرى على النوايا الحقيقية لإسرائيل لتدعيم وتوسيع المستوطنات اليهودية في القدس الشرقية وأبعاد القدس عملياً من طاولة المفاوضات. وظل التشييد متواصلاً في المنطقة 1- من شرق القدس على الرغم من التأكيدات المتكررة في الحكومة الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة أنها لن تقيم منشآت هناك. وتدل هذه الأنشطة الاستيطانية وحول القدس الشرقية بما في ذلك المنطقة EI على أن وقت حل الدولتين قد يطير في الهواء قريباً.

25- إن توقيت صدور أمر المصادرة عمل شائن بصورة خاصة لأنه يتزامن مع اجتماع فرق المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين الذين يعملون

غزة "هوية العدو":

26- في هذه الأثناء تهدد إسرائيل بتقوية حصارها غير المسبوق الراهن على غزة والذي يعمق من العقوبة الجماعية المفروضة على سكانها البالغ عددهم 1.5 مليون وذلك بدعوى إعلانها الأخير بأن القطاع يأخذ "هوية العدو" وهي صفة لا أساس لها في القانون الدولي. وسوف يقود تنفيذ هذا القرار إلى تطورات خطيرة عديدة - من بينها خمس مسائل تؤدي إلى زعزعة استقرار أوضاع المنطقة:

(1) فرض عقوبة جماعية (وهي غير قانونية في القانون الدولي) على غزويين عاديين - يعانون أصلاً من الآثار القاسية للعقوبات الاقتصادية المفروضة في يناير 2006 - (2) خلق حالة من الانفلات الأمني والقانوني في غزة (3) تعميق الأزمة الاقتصادية الإنسانية في القطاع (4) تدعيم الانفصال الكامل بين الضفة والقطاع - وبذلك يتم دفن أي مفاوضات للحل النهائي قبل أن تبدأ و (5) تقويض فكرة إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة (بما في ذلك القدس الشرقية) مما يحولها إلى سلسلة من البانتوستانات المنفصلة.

27- فضلاً عن ذلك، تسيطر إسرائيل بصورة كاملة على حدود قطاع غزة البرية وعلى السجل المدني لسكانها وعلى الحيز الجوي والبحري للقطاع.

28- بالإضافة إلى الهجمات الإسرائيلية العسكرية اليومية والعقوبات الاقتصادية والتوتر السياسي والاجتماعي والقتل والتعذيب للفلسطينيين المدنيين. قررت إسرائيل أن تضع قطاع غزة في موقف صعب من خلال تخفيض الكهرباء والوقود والخدمات الأخرى لهذا القطاع. وهذا القرار بتخفيض الكهرباء والوقود إلى جانب تحديد حركة السكان من وإلى القطاع يفاقم من الأزمة الإنسانية الراهنة - بالإضافة إلى أن العقوبات تشكل خرقاً لمبادئ القانون الدولي الإنساني.

29- إن إدعاء مجلس الوزراء الإسرائيلي بأن العقوبات المقترحة لا تؤثر على الموقف الإنساني في قطاع غزة هو إدعاء خادع . ذلك أن تحديد كمية الكهرباء يخفض بالتالي وبصورة كبيرة القدرة التشغيلية للمستشفيات والخدمات الصحية. بالإضافة إلى أن هذه القيود تؤثر على كل جوانب الحياة في قطاع غزة ، بما في ذلك رافعات المياه والخدمات الصحية الأخرى.

30- تسعى إسرائيل إلى عقاب الشعب الفلسطيني في غزة بقطع الكهرباء والوقود بينما يهدف إقفال ممرات الصبور في رفح وكراني من وإلى غزة إلى منع تحرك السكان والسلع والأموال. وغزة الآن معزولة تماما عن

31- هدد وزير الحرب الإسرائيلي يهود باراك بشن غزو على نطاق واسع على قطاع غزة. وإعلان الحرب هذا على الشعب الفلسطيني بدعوى أن غزة "هوية معادية" يحمل في طياته نتائج خطيرة - ليس فقط على عملية السلام بل أيضاً وبصفة خاصة على السكان المدنيين. وينبغي شجب وإدانة هذا التصرف من جانب المجتمع الدولي.

سلطات السجون الإسرائيلية تهاجم السجناء الفلسطينيين:

32- كتدليل على العدوان الإسرائيلي المستمر ضد الشعب الفلسطيني، قامت سلطات السجون الإسرائيلية بهجمات وحشية على السجناء الفلسطينيين في مركز اعتقال النجف مما أدى إلى وفاة محمد الأشقر (من طولكرم) وإصابة على الأقل 255 آخرين وحدثت إصابات جسيمة في صفوفهم. وخلال هذا الهجوم البالغ الوحشية قامت وحدة خاصة من العسكريين الإسرائيليين بمهاجمة سجن النجف الصحراوي وعاشت فيه فساداً - إذ استخدمت القنابل المسيلة للدموع والقنابل الصوتية وتفتيش خيم السجناء - وأشعلت النار في عدد منها وحطمت ممتلكات السجناء. وهذا الهجوم هو انتهاك فاضح لحقوق السجناء. وتحتجز إسرائيل حالياً 11000 سجيناً فلسطينياً، بما في ذلك 376 طفلاً تقل أعمارهم عن 18 سنة و118 امرأة و950 شخصاً على الأقل. "معتقلاً إدارياً" بدون محاكمة أو توجيه اتهام . ومعظم هؤلاء السجناء والمعتقلين السياسيين - تم احتجازهم لمقاومتهم للاحتلال. ويتعرض السجناء إلى التعذيب ومنع زيارة الأهل لهم.

33- لقد دعت السلطة الفلسطينية المجتمع الدولي للتدخل لإيقاف مثل هذه الاعتقالات والمعاملة غير الإنسانية التي يتلقاها السجناء وإيقاف الانتهاكات الإسرائيلية اليومية للقانون الدولي - وطالبت بالإفراج عن السجناء.

الخلاصة:

34- تلك هي الصورة القائمة التي تفرض نفسها على المجتمع الدولي على غرار التحديات الكبرى التي عليه أن يواجهها إذا ما أراد أن يجسد مبادرات السلام التي شرع فيها. ومن البديهي أن نجاح مثل هذه المبادرات لا يمكن تصوره دون أن تراعي هذه الأخيرة المسائل الأساسية للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني في مجملها بما في ذلك مسألة اللاجئين والقدس علاوة على المسائل الأمنية المتكررة. لكن وفي نفس الوقت يجب على الفلسطينيين أن يتحدوا في مواجهة المحتل. هذا هو ضمان نجاح الكفاح الذي يخوضونه من أجل انتزاع حقوقهم الثابتة بما في ذلك إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للدوام والتعايش السلمي مع إسرائيل. في هذا الصدد، يتعين على الاتحاد الأفريقي وباقي المجتمع الدولي توجيه كل جهودهم صوب هذا الهدف.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

2008

Report on the situation in the Middle East and Palestine

African Union

African Union

<http://archives.au.int/handle/123456789/3287>

Downloaded from African Union Common Repository